

أقسامُ الكلم العربيّ* في تصوُّرات اللسانيّة المعاصرة

د.خالد خليل هويدي

كلية التربية/ابن رشد-جامعة بغداد

ملخص البحث

هذا بحثٌ يسعى إلى الوقوف على المراجعة التي قدّمها اللغويون العرب المحدثون لمقولة أقسام الكلم العربيّ، وهي مراجعةٌ شكّكت في الكفاية الوصفية لتلك الأقسام، ومدى قدرتها على تمثيل معطيات اللسان العربيّ، فعمدت إلى فحصها، وبيان قصورها، ومن ثمّ تقديم المقترحات التي يُمكن أن تكون بديلاً موضوعياً منها. لقد تكفّل البحثُ ببيان الأسس التي قامت عليها تلك المراجعة، وعرض أهمّ النقود التي وُجّهت لأقسام الكلم العربيّ، مع بيان وجاهتها والأسس التي قامت عليها، ثمّ قدّم نقدَه الخاصّ لذلك النقد.

Abstract

The current study seeks to discuss the reviews presented by Modern Arab Linguists on the parts of speech in Arabic language. In this review I have questioned the extent of descriptive adequacy in those parts of speech, and their ability to represent meaning in the Arabic language. I have tested them, and highlighted their shortcomings and I offered the recommendations that could serve as a sensible alternative. The current study attempts at presenting the foundations on which the current review is based, and the researcher has set forth the most important critiques to the parts of speech in the Arabic language, with a demonstration of their relevance and their grounds. Then, the researcher gave his own critique for that criticism.

توطئة

هذا البحثُ كلامٌ في "الكلام على الكلام" الذي وصفه التوحيديُّ بكونه ملبسًا، إذ "يدور على نفسه ويلتبس بعضه ببعض" ^(١)، وإذا كان أبو حيان قد قصد بـ"الكلام على الكلام" النحوَ عمومًا، فإننا اخترنا في بحثنا هذا موضوعًا من موضوعات العربية، يشكّل مدخلا مهمًا لكلِّ دراسةٍ نحويّةٍ أو صرفيّةٍ، ذلك هو أقسام الكلم العربيّ، منظورًا إليه من زاويةٍ لسانيةٍ معاصرةٍ، درست تلكم الأقسام كما وردت عند القدماء، وشكّكت في مدى كفايتها وتمثيلها لمعطيات اللغة العربية.

ولعلّ أبرز دليلٍ على أهمية هذه الموضوعة، أعني أقسام الكلم، ورودها ضمن الأبواب السبعة الأولى من الكتاب، التي مثّلت مقدمةً سيبويه النحوية، والتي سمّاها الزجاجيُّ في إيضاحه (رسالة سيبويه)؛ لأنّها رسمت الحدودَ النظريةَ للفكرِ السيبويهيّ، الذي جمع بين التنظير والتطبيق، لكن التنظير كان فيها غالبًا.

لقد قرّر سيبويه أنّ المجالَ الذي تتحرك فيه مقاصدُ الكلام ثلاثة: تتراوح بين الاسم والفعل والحرف، وهي وحداتٌ متميزةٌ متكاملة، إذ تجمع معاني الكلام عن العاقل وغير العاقل، فحدّدها تحديدًا في غاية التجريد والشكلنة، إذ لم يذكر في رسالته تعريفًا للاسم، وإنّما اكتفى بذكر أمثلة على صنف الأسماء (رجل، فرس، حائط)، وهي مسمياتٌ يلحظ الناظرُ فيها دلالةً على ما في الكونِ من أشكالٍ طبيعيّةٍ. أمّا الفعلُ فعرفه بأنّه "أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع" ^(٢)، في حين عرّف الحرف بأنّه "ما جاء لمعنى وليس باسمٍ ولا فعلٍ، نحو ثمّ، وسوف، واو القسم ولام إضافة ونحوها" ^(٣)، فالأفعال والأسماء والحروفُ مكوناتٌ معجميّةٌ أساسيّةٌ تعمل على إنشاء التركيب، وتسهم في إثرائه وتوسيعه، ثم يظهرُ المكوّنُ العامليُّ ليربط بينها وبين مكونات التركيب الأخرى، التي تعمل على إنتاج الدلالة.

لقد أخذ هذا التقسيم لاحقاً مكانةً مهمةً وأساسيةً في النظرية النحوية العربية، التي دافعت عن هذا التقسيم، ورسّخته، ووسّعت ما جاء به شيخُ النحاة^(٤).

وفي العصر الحديث، حاول عددٌ من الدارسين مراجعة ما سطره القدماء من أفكارٍ ورؤى نحوية، في إطارٍ مراجعةٍ عامةٍ شملت عدداً من المقولات الفائرة في التراث النحوي العربي، مثل مقولة العمل والعامل ونظرية الإعراب والتقدير والحذف والقياس والتعليل وغيرها من المقولات، التي شكّلت عماداً للنظرية النحوية العربية التراثية، وكانت موضوعاً أقسام الكلم من بين الموضوعات التي شملتها مراجعة المحدثين.

لقد شخّص المحدثون عدداً من نقاط الضعف -بحسب رأيهم- طبعت قسمة النحاة الثلاثية، لعلَّ أهمّها غيابُ الأسس النظرية والمعايير المنهجية التي حصل التقسيمُ في ضوءها، إذ لم ينصَّ شيخُ النحاة على الأسس التي اعتمد عليها في تحديد تلكم الأقسام، بل فاجأنا بتقسيم الكلم على اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، على نحو ما اتّضح لنا، وقد تابعه في ذلك جُلُّ النحويين القدماء، حتى أن بعضهم عدّه مما تقتضيه القسمة العقلية، وجعله آخرون قانوناً لغوياً كلياً يستغرق أكثر اللغات، عربيّها وأعجميّها، على نحو ما نصَّ عليه المبرّد^(٥). وجعل المحدثون اضطراب النحاة في تعريف أقسام الكلم مسوّغاً يُجيز نقدَهم، فقد استند النحاة في تحديدها على علاماتٍ شكليةٍ حيناً ومعنويةٍ حيناً آخر. فضلاً عن أنّ من القدماء، وتحديدًا ابن صابر النحوي لم تقنعه قسمة النحاة الثلاثية، فزاد قسمًا رابعاً للأقسام الثلاثة، وهو اسم الفعل، الذي سمّاه (الخالفة)، ويكون بذلك قد كسر الطوق الثلاثي الذي أقرّه المتقدمون، الذين اضطربت أقوالهم وتباينت بشأن القسم الذي يمكن أن ينتمي إليه هذا اللون من المفردات؛ إذ جعلها بعضهم من قسم الأسماء؛ لقبولها بعض علامات الاسم، مثل التنوين^(٦)، وعدّها غيرهم أفعالاً؛ لرفعها الفاعل ونصبها المفعول، ولتأديتها معاني الفعل من أمرٍ ونهي، وهو رأي يُنسب إلى الكوفيين^(٧).

هذه الأمور وغيرها كثيرٌ أوجدت عند المحدثين رغبةً ملحّةً في إعادة النظر في تقسيم الكلم، ومراجعتّه، انطلاقاً من أسسٍ نظريةٍ مختلفةٍ، وقد جرت تلكم المراجعة في إطار سياقين مختلفين:

الأول، تاريخي ظهر على يد عددٍ من المستشرقين، وتابعهم فيه لغويون عربٌ، هالهم سرعة اكتمال العلوم اللغوية العربية، واستغربوا أن تكون أقدم مدونة نحوية (كتاب سيبويه) على

هذا النحو من النضج والاكتمال؛ فرجّحوا فرضية وقوع النحو العربيّ تحت تأثير المنطق والنحو اليونانيين^(٨).

الثاني، سيقّ في إطار اعتقادٍ عددٍ من الباحثين بعدم كفاية القسمة الثلاثية للكلم العربيّ، واقترحوا في هذا الصدد عددًا من البدائل والتبويبات اعتقدوا أنّها يمكن أن تكون ممثلةً لمعطيات لسانهم.

وستكون مهمة البحث متابعة تكلم الأقوال في ضوء السياقين المتقدمين، ومحاولة الوقوف عندها؛ بغية أرخنتها وتصنيفها ومعرفة أهم القائلين بها، وتمحيص البدائل المقترحة، وسيكون منهجنا بسط تلكم الآراء وعرضها كما وردت عن أصحابها، مرجئين مناقشتها إلى فقرةٍ أخيرةٍ في نهاية البحث.

- ١ -

استوقف بعض الدراسات-ولا سيما الاستشراقية- اتساق المعرفة اللغوية وقوة الذهنية العربية، وتبلور التحليلات والأوصاف في كتاب سيبويه، فاستبعدوا أن تكون أسس النحو العربيّ ومصطلحاته من صنع النحاة العرب؛ لذلك نصّ عددٌ من المستشرقين على فرضية مفادها أنّ النحو العربيّ مدينٌ في موضوعاته، ومنها أقسام الكلم إلى الفلسفة اليونانية والمقولات المنطقية، ورجّحوا أنه بُوبَ في ضوء معطياتهما، وعلى أساس مقولاتهما، واكتمل بناؤه بفضل ما اقتبس منهما. وترجع هذه الفرضية إلى عددٍ من المستشرقين، وتحديدًا إلى إيناس جويدي الذي أشار إليها في أبحاثه على نحو الاقتضاب، في حين فصل أدلبار ماركس هذه الفرضية وبرهن عليها، وبثّ آراءه بخصوص هذه المسألة في محاضرة ألقاها في المعهد المصري في العام ١٨٨٩م، عرض فيها لأهم الحجج الدالة على خضوع النحو العربيّ إلى معطيات الفلسفة اليونانية وتحديدًا إلى منطق أرسطو، إذ أكّد أنّ النحو العربيّ قد كُيفَ طبقًا لهذه المعطيات، واستدلّ على ذلك بجملة أدلة، كان أهمها التقسيم الثلاثي للكلم^(٩).

وتتلخّص نظرية ماركس في أنّ الفكر اليوناني لم يتوصل إلى المقولات النحوية إلا بعد مضيّ قرونٍ طويلةٍ من البحث الدائب والشاقّ، وعليه من العسير التصديق بأنّ النحاة العرب اهتدوا "إلى ما اهتدوا إليه من النظريات النحوية بدون الرصيد المنطقيّ والفلسفيّ، الذي مكّن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم واستنباط نظرياتهم النحوية؛ لذا فالنحاة العرب إنّ لم يطلّعوا على النحو اليونانيّ فلا بدّ أنّهم ألقوا... منطق أرسطو، وفي نحوهم ما يدلّ على ذلك، فنقسمهم للكلام إلى اسم وفعل وحرف موافق تماماً لتقسيم أرسطو للكلام" (١٠).

لقد شاع هذا الرأي بين الباحثين العرب، وتبنّاه عددٌ كبيرٌ منهم، وعدّوه حقيقة لا تحتلّ النقاش والطعن، وكان من بينهم إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي وعبد الرحمن أيوب وتمام حسان وغيرهم كثير. وعلى الرغم من سيطرة فكرة التأثير المتقدمة حيناً من الزمن إلا أنّها لم تلق إجماع كلّ الباحثين، إذ تصدّى لمناقشتها علمياً وبحثياً عددٌ من اللغويين، لعلّ أبرزهم عبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر المهيري، وعز الدين مجدوب.

- ٢ -

لم يكن البحث التاريخي السياق الوحيد الذي عُرضت فيه موضوعه أقسام الكلم، فقد عُرض لها في إطار البحوث التي عُنيت بنقد التراث النحويّ العربيّ، والتي يُمكن تقسيمها على قسمين رئيسين: الأول، بحوثٌ سعت إلى تجديد النظرية النحوية العربية التراثية ونقدها من خلال الاعتماد على المتن التراثي نفسه، أي إنّ تجديدها كان يسير في ضوء المقولة العربية التقليدية، وخير من مثل هذا الاتجاه إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، في حين اعتمد القسم الآخر في نقده على مقولات غريبة، حاول استثمارها وتكييفها في مشروعه النقديّ التجديديّ، ومثل هذا التوجه جلّ الباحثين الوصفيين العرب.

لم يخصص إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" الصادر في العام ١٩٣٧م مبحثاً مستقلاً يعرض فيه لأقسام الكلم، ولم يتناوله بصورة مباشرة، لكنّه انتقد النحاة القدماء لتشبّثهم بالشكل، ويقصد بذلك حركات الإعراب وإهمالهم المعنى "وعلى هذا الأساس انتقد تبويب بعض الوحدات اللغوية حسب عملها الإعرابي لا حسب معناها، وهو تبويب فوّت عليهم من وجهة نظره

دراسة الأساليب^(١١)، وهي مؤاخذه توسّع فيها تلميذه مهدي المخزومي، وقَدّم في ضوئها غطاءً نظرياً نقد فيه القسمة الثلاثية للكلم، ممهداً لذلك النقد بالكلام على نظرية العامل، التي رأى أنّها شكّلت الأساس الذي دُرست أقسامُ الكلم في ضوئه، وهو نهجٌ جعلهم لا يلتفتون إلى الأبنية إلا بما يخدم هذه النظرية؛ لذلك انصبَّ اهتمامهم على دراسة الأسماء بصورةٍ أكبر من دراسة الأقسام الأخرى؛ لأنّ الاسمَ تظهر فيه آثارُ العاملِ واضحةً، وهو أمرٌ جعلهم لا يهتمون بطبيعة الأبنية في ذاتها، من حيث مبانيها ووظائفها، ولم يتناولوها بالدرس إلا بمقدار ما لهما من صلةٍ بالعمل، وبمقدار ما لهما من تأثيرٍ في الأسماء: رفعًا ونصبًا وخفضًا^(١٢).

لم يوافق المخزومي القدماء في تقسيمهم الثلاثي للكلم؛ لوجود كلماتٍ لا تنطبقُ عليها تعريفاتُ الأسماء والأفعال والأدوات، واقترح - تأسيسًا على بعض آراء المدرسة الكوفية - تقسيمًا رباعيًا، مؤلفًا من الاسم، والفعل، والأداة، والكنائيات، وفَضَّل كما نلاحظ، مصطلح الأداة ذا الأصول الكوفية على مصطلح الحرف ذي الأصول البصرية، في محاولةٍ منه لإحياء بعض الآراء الكوفية، وإعادة بثّها، على نحو ما سيوضح لنا^(١٣).

ذكرنا في مقدمة حديثنا أنّ المخزومي ينتمي في تجديده إلى تيارٍ يسير في سياق المقولة العربية التراثية، وهو ما تجلّى بوضوحٍ في كلامه على أقسام الكلم، فقد تبنّى في تعريفه للاسم مقالة القدماء، ولاسيما المتأخرون منهم، وعرفه بأنه ما دلّ على معنى غير مقترنٍ بزمانٍ، مشيرًا إلى بعض وظائفه النحوية، مثل تأديته دورَ المسند إليه والإعراب والبناء، وبعض خصائصه الصرفية، كالتعريف والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع^(١٤). أما الفعلُ فقد قال في تعريفه ما قاله القدماءُ أيضًا من أنّه ما دلّ على معنى واقترن بأحدِ الأزمنة، جاعلاً الفعل الدائم/اسم الفاعل قسمًا ثالثًا، زيادة على الفعلين الماضي والمضارع، في محاولةٍ لإحياء آراء الكوفيين، في حين بقي متحيرًا في فعل الأمر؛ لأنّه لا يدلُّ على وقوع حدثٍ في زمنٍ من الأزمان.

لقد خالف المخزومي القدماء قاطبةً عندما جعل كلّ الأقسام الفرعية التي عدّها من باب الفعلِ مبنيةً، وإنّه لا يوجدُ إعرابٌ في الأفعال، وحاول أن يقدّم تفسيرًا لإعراب الفعل المضارع، الذي رأى أنّ تغيير آخره مرتبطٌ بدلالته على الزمن، في حين عزا تغيير حركات اسم الفاعل إلى الجوار، مقتفيًا في ذلك آراء أستاذه إبراهيم مصطفى، الذي جعل الحركات الإعرابية دوالً على

معانٍ^(١٥). أما القسمُ الثالثُ من أقسامِ الكلمِ عندِ المخزوميّ فهو الأداة، التي عرّفها بأنّها "كلماتٌ إذا أُخذت مفردةً فليس لها دلالةٌ على معنى، ولا تدلُّ على معانيها إلا في أثناء الجملة"^(١٦)، أي إنّ معناها وظيفيّ لا معجميّ، مركّزاً على ما تؤدّيه الأدواتُ من معانٍ تظراً على الجمل، في مسعى منه إلى الاهتمامِ بالأساليب والعناية بالمعنى بدلا من العناية بالشكل والعمل. وقد قسّم الأدوات على وفق المجموعات الفرعية الآتية:

- الاستفهام وأدواته، وأدرج (أين وكيف) في هذا الباب، فضلا عن (الهمزة وهل)، من دون الحكم بحرفيتهما.
- النفي وأدواته، وقد جعل (ليس) من ضمن أدوات النفي.
- التوكيد وأدواته، جامعاً بين (إن) المؤكدة ونون التوكيد الداخلة على الفعل.
- الشرط وأدواته.
- الاستثناء.
- أدوات الوصل، وقد جعل حروف الجر منها.

أما الكنايات، وهي القسم الأخير من أقسام المخزومي، فهي طوائفٌ تتميز كلُّ طائفةٍ بطريقةٍ واستعمالٍ خاصين، وقد تنبّه النحاة إليها" ولكنهم لم يمنحوها ما يجب أن تمنح من عنايةٍ واهتمام، ولم يهتمهم من جوانبها المتنوعة ووظائفها في الكلام إلا ما كانوا يتوهمون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال"^(١٧)، وقد أدرج ضمنها المجموعات الفرعية الآتية:

- الضمائر: وهي كناياتٌ يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين، وهي قسمان: متصلة ومنفصلة.
- الإشارة.
- الموصول بجملة.
- المستفهم به: وهو كنايةٌ تضمّنت معنى الهمزة في الاستفهام فحُمِلت عليها واستعملت استعمالها" (قواعد وتطبيق)، والأصل في الاستفهام أن يكون بـ(هل والهمزة)، أما غيرهما من الأدوات فمحمولٌ عليهما.
- كلمات الشرط: وهي كناياتٌ تضمّنت معنى (إن) في الشرط فحُمِلت عليها.

لعلّ من نافلة القول التذكير بالسياق التاريخي الذي ظهر فيه الاتجاه الوصفي، فقد عرف هذا الاتجاه طريقه إلى الثقافة العربية بعد أن عاد الموفدون المصريون الذين درسوا في جامعة لندن إلى بلادهم، وقد كان من بين العائدين من تخصّص في اللسانيات، أو أحد فروعها، لكنّ القاسم المشترك بين هؤلاء الدارسين هو تلمذتهم على يد لغويّ واحدٍ هو الإنجليزي جون روبرت فيرث.

لقد ترسّخ الاتجاه الوصفيّ في الدراسات العربية بفضل جهود عددٍ من اللسانيين، الذين كان لجهودهم الأثر الأبرز في صياغة الخطاب اللساني العربي، وهم كلّ من إبراهيم أنيس، وتمام حسان، ومحمود السعران، وعبد الرحمن أيوب، وكمال بشر، فهؤلاء الباحثون ينتمون إلى توجّهٍ مدرسيّ واحدٍ تقوده - كما بينا - مدرسة فيرث الإنجليزية، لكنّ جهودهم وتآليفهم اللغوية لم تكن لتصبّ في قالبٍ واحد، بل اتّجه كلّ باحثٍ إلى موضوعٍ بعينه يدرسه ويتعمّقه.

لقد انبهر الوصفيون العرب بالانجازات التي حققتها اللسانيات الوصفية في الغرب، فكان ذلك حافزاً لهم على تطبيق هذا الأنموذج اللساني على اللغة العربية، وقد اتّخذ هذا التطبيق مظهرين:

الأول: التعريف بالمبادئ والأسس اللسانية التي قامت عليها اللسانيات الوصفية، على نحو ما نجد عند محمود السعران، وتمام حسان، وغيرهما .

الثاني: الدفاع عن الفكر اللساني الحديث، من خلال الكشف عن إيجابياته النظرية والمنهجية، والمقارنة بينه وبين الفكر اللغويّ العربيّ القديم.

وفي ضوء المظهر الثاني قدّم الوصفيون العرب نقدهم لأقسام الكلم العربيّ، وحاولوا في الوقت نفسه الاستعاضة من تلك القسمة بتقسيماتٍ أخرى، وهو ما يمكن ملاحظته في كتابات إبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيوب وتمام حسان، وهو نقدٌ يمكن حصره بالآتي:

١- اعتماد النحاة في تقسيم الكلم على أسس غير محددة وثابتة، فأحياناً يعتمدون المبنى أساساً في التقسيم، وأحياناً أخرى يعتمدون المعنى^(١٨).

٢- إنَّ العربَ تأثروا بالمقاييس الفلسفية والمنطقية في تحديد أقسام الكلم، وهي أحكام لا توافق طبيعة اللغة، وهذا الرأي لونٌ من ألوان تأثر الوصفيين العرب بالفكر اللساني الغربي، الذي وجَّه النقد نفسه إلى الدراسات اللغوية التي سبقتها، فضلاً عن أنَّه رأيٌ سبق للمستشرقين أن طرحوه، على نحو ما بيَّنا في مقدمة البحث.

٣- إنَّ العلامات الشكلية التي وضعها النحاة لأقسام الكلم دليلٌ واضحٌ على اضطراب تقسيمهم وعدم كفاية الحدود التي وضعوها معياراً لتحديد تلك الأقسام^(١٩).

ويُعَدُّ الباحث إبراهيم أنيس أولَّ لغويٍّ وصفيٍّ عرض بصفةٍ دقيقةٍ وواضحةٍ مبحث أقسام الكلم، إذ طعن في مطابقتها معطيات اللغة العربية؛ بسبب تأثره بالمنطق الأرسطي، يقول: "قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، متَّبِعِينَ في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سَمَوْها الاسمَ والكلمةَ والأداةَ، ولمَّا حاول اللغويون العربُ تحديدَ المقصودِ من هذه الأجزاء شقَّ عليهم الأمرُ"^(٢٠)، فتعريفُ النحاة الاسمَ بأنَّه ما دلَّ على معنى وليس الزمنُ جزءاً منه لا ينطبق على الأسماء الدالة على الزمن، مثل اليوم والليلة، أمَّا تعريفُهم الفعلَ بأنَّه ما أفاد معنى، ودلَّت صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال فلا يستقيم مع المصادر التي تدلُّ الزمان، أمَّا بابُ الحرف فقد رأى إبراهيم أنيس أنَّ فكرةَ الحرفية كانت مضطربةً وغامضةً في أذهان النحاة؛ لأنهم يجردونها من معانيها وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال^(٢١). وعدَّ لجوء النحاة إلى مقاييس شكليةٍ دليلاً واضحاً على عدم كفاية التعريفات التي ارتضوها.

وتأسيساً على هذه المنطلقات وضع إبراهيم أنيس تقسيماً جديداً للكلام العربي، يمكن أن يكون بديلاً موضوعياً من التقسيم الذي ارتضاه النحاة، وهو تقسيمٌ يتكئ على ثنائية الشكل والمعنى، ويقوم على الأسس الآتية:

-المعنى -الصيغة -وظيفة اللفظ في الكلام

وفي ضوء هذه الأسس اقترح تقسيماً رباعياً للكلم لم ينسبه صراحةً إلى نفسه، بل نسبه إلى المحدثين، يقول: "وقد وُفِّق المحدثون إلى تقسيمٍ رباعيٍّ أحسب أنَّه أدقُّ من تقسيم الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة"^(٢٢)، وهذا التقسيم يشتمل على ما يأتي:

❖ الاسم:

وتتدرج تحته ثلاثة أقسام هي:

-الاسم العام، وهو الذي يندرج تحته أفراد كثيرون؛ لوجود صفةٍ أو مجموعةٍ صفاتٍ مشتركة، مثل شجرة، كتاب، ومن خصائصه دخول لام التعريف عليه، وهو ما سمّاه المنطقة بالاسم الكلي.

-العلم، وهو ما دلَّ على "ذاتٍ مشخصةٍ لا يشترك معها غيرها، وإنَّ إطلاقه على عددٍ من الناس إنما هو من قبيل الصدفة البحتة، إذ ليس بين من يسمّون (أحمد) صفةً أو مجموعةً صفاتٍ مشتركة، ويسمّي المنطقة هذا اللون من الأسماء بالاسم الجزئي^(٢٣).

-الصفة، مثل كبير وأحمر وغيرهما، وقد ترتبط الصفة باسم الذات "ارتباطاً وثيقاً من ناحية المعنى والصيغة فلا يكاد يتميّز أحدهما من الآخر حينئذٍ إلا بالاستعمال اللغوي"^(٢٤).

❖ الضمير:

وهو القسم الثاني من أقسام الكلم التي اقترحها إبراهيم أنيس، وأدرج تحته أربعة أقسامٍ فرعيةٍ هي:

-الضمير: استعمل أنيس الضمير بمعناه المؤلف عند النحاة، الذي يشمل ضمائر التكلم والخطاب والغيبة بفروعها، لكنّه اختلف معهم بشأن عدّه أعرف المعارف.

-ألفاظ الإشارة بمعناها المؤلف.

-الموصلات بمعناها المؤلف.

-العدد.

والسبب الذي حدا المؤلف على جمع هذه الأقسام تحت عنوانٍ واحدٍ أنّها في الغالب ألفاظٌ صغيرةٌ البنية، إذ هي في مجملها متركبةٌ من مقطعٍ واحدٍ، فضلا عن أنّها من العناصر اللغوية

القديمة العَصِيَّة على التطوُّر، والتي يُستدلُّ بها على الفصيلة اللغوية التي تنتمي إليها اللغات الطبيعية، وغالبًا ما يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة^(٢٥).

❖ الفعل:

وهو القسم الثالث من أقسام الكلم التي اقترحها أنيس، وقد ركَّز في تعريفه على وظيفة الإسناد التي يؤديها في الجملة، مؤكِّدًا ضرورة اعتمادِ العلامات اللفظية التي أقرها النحاة مميزات للفعل.

❖ الأداة:

وهو القسم الأخير من القسمة الرباعية التي وضعها أنيس، تضمن ما تبقى من ألفاظ اللغة، وقد استعمل مصطلح الأداة بديلاً من مصطلح الحرف؛ لأنه أدرج إلى جانب الحروف - كما هي محددة - عند القدماء الظروف الزمانية والمكانية، مثل: فوق، تحت، قبل، بعد، وغيرها من الظروف^(٢٦).

بهذا التقسيم يكون أنيس قد تجاوز القسمة الثلاثية للكلم العربي إلى قسمة رباعية اعتقد أنها تتدارك النقص الحاصل في قسمة القدماء، ومن الجدير بالتنويه هنا أنَّ أنيس لم يصرِّح بالأصول المعرفية التي استقى منها تقسيمه المتقدِّم، لكنَّ الباحث عز الدين مجدوب أشار إلى أنَّ ما قدَّمه أنيس من نقدٍ إلى أقسام الكلم، وما طرحه من بدائلٍ مقتبسٍ من محاضرات المستشرق الألماني برجشتراسر، التي جمعها رمضان عبد التواب في كتاب (التطور النحوي للغة العربية)، ذلك أنَّ الناظر "في الباب الثاني الذي خصَّصه للأبنية... يلاحظ أنَّ برجشتراسر يُفرد الضمائر وما جانسها من الأسماء، أي أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام والاسم الموصول ببابٍ خاصٍّ يجعله قسماً للأفعال والأسماء"^(٢٧)، ولعلَّ برجشتراسر هو المعنيُّ بقول أنيس، الذي بسطه في مقدِّمة بحثه، والذي أكَّد فيه أنَّ بعض المحدثين قد وفَّق إلى تقسيم رباعيٍّ جديدٍ للكلم العربي.

أما ثاني اللسانيين الوصفيين الذين وقفوا على موضوعة أقسام الكلم فهو الباحث عبد الرحمن أيوب، الذي لم يشذَّ عن آراء أغلب الوصفيين القائلين بفكرة تأثر النحاة العرب بالفلسفة اليونانية، لكنه اختلف عنهم بأمرين:

الأول: قوله إنَّ النحاة العرب تأثروا بنظرية أفلاطون في الموجودات، وهو بذلك يخالف ما عليه أغلب الوصفيين العرب، الذين أكدوا أنَّ العرب تأثروا بالمنطقِ الأرسطيِّ في تقسيم الكلام.

الثاني: لم يقترح أيوب تقسيمًا جديدًا للكلم على غرار الباحثين الآخرين، لكنَّه اقترح أساسًا رأى أنَّه من الضروري اعتماده عند صياغة أيِّ تقسيمٍ بديلٍ.

لقد تبنَّى عبد الرحمن أيوب آراء المدرسة الشكلانية الأميركية، وتحديدًا آراء بلومفيلد وهاريس، وهي مدرسة -كما نعلم- ترفض الاحتكام إلى المعنى في دراسة الظواهر اللغوية؛ لإنطلاقها من أساسٍ نظريٍّ مفاده: "أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساسًا لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها، كما يشمل مواضعها بين سواها من الكلمات" (أيوب). وقد تجلَّى تأثر عبد الرحمن أيوب بأفكار هذه المدرسة في أثناء كلامه على أقسام الكلام، رافضًا فكرة التقسيم الثلاثي؛ لأنَّه تقسيم قائم على أساسٍ دلالي لا شكلي؛ ولأنَّ الدلالة وحدها لا تكفي - بحسب رأيه - لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها، ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيها.

ويتلخَّص رأي أيوب في هذه المسألة أنَّ تعريفَ القدامى للكلام انعكاسٌ واضحٌ لتقسيم أفلاطون للموجودات، فأفلاطون قسَّم الموجودات على ثلاثة أقسام هي:

-ذوات، ويعني بها الأمور المادية ك(الكرسي، والحجرة)، و المعنوية ك(الحكمة، والشجاعة).

-أحداث تقع في زمن خاص ك(حضر، وتكلَّم) وكلاهما له وجودٌ واقعيٌّ.

-علاقات تربط بينهما، ويتميز هذا الكيانُ بكونه مجرد اعتبار ذهنيٌّ.

وتأسيسًا على تلك الاعتبارات ينصُّ أيوب على أنَّ النحاة حكَّموا الأساس الأفلاطوني في تقسيمهم الكلام، فجاءت تعريفاتهم متناغمة مع فلسفة الموجودات التي صاغها أفلاطون؛ لأنَّهم قالوا إنَّ الاسم هو الكلمة التي تدلُّ على معنى في نفسها دون علاقةٍ بالزمن، والفعل هو الكلمة

التي تدلُّ على معنًى في نفسها مع علاقتها بالزمن، أما الحرفُ فهو الكلمةُ التي تدلُّ على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن^(٢٨).

لقد عدَّ أيوب هذا التشابه كافياً للطعن في صحة تعريفات القدماء لأقسام الكلم؛ لأصولها الفلسفية أولاً، ولأنَّها قائمةٌ على أساسٍ دلاليٍّ صرفٍ ثانياً.

ويصل الاحتكامُ الى مبادئ المدرسة الشكليَّة عند أيوب ذروته عندما يناقش قضية التعريف والتذكير، إذ يقرُّر أنَّ النحاة اضطربوا في تحديد الأسس التي يميِّزون في ضوءها النكرة من المعرفة، فهم يعرفونها على أساس شكليٍّ، وهو دخول "أل" التعريف عليها، ولكنَّهم ينتكسون - بحسب تعبيره - إلى الدلالة حين يقولون إنَّ "أل" تُكسب الاسمَ التعريفَ؛ لذا تراه يوجب ألا يكون التمييزُ قائماً على أساس أنَّ المعارفَ ما دلَّت على معيَّن، والنكرات ما دلَّت على غير معيَّن؛ لأنَّ مجال ذلك هو علم الدلالة.

وإذا كان أيوب لا يضع تقسيماً جديداً للكلم العربي، على نحو ما لاحظنا عند المخزومي وأنيس فإنه أشار إلى الأساس الذي يجب أن يراعى عند التقسيم، وهو العلامات الشكليَّة؛ لأنَّها كفيلةٌ بصياغة حدودٍ جامعةٍ بين تلكم الأقسام، يقول: "لما كانت العلامات هي التي تميِّز بين الأنواع وتحصرها فإنَّها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنَّها جامعةٌ مانعة"^(٢٩).

وآخر من نعرض لآرائه من اللسانيين الوصفيين هو الدكتور تمام حسان، الذي قدَّم طعنًا للقسمَةِ الثلاثية للكلم، بعد أن لاحظ وجود اضطرابٍ وخللٍ في تقسيم النحاة، وقبل أن نعرض لآرائه بهذا الخصوص نوذُ التذكير بأنَّ تمام حسان عرضَ لموضوعة أقسام الكلم في كتابين له: الأول (مناهج البحث في اللغة) الصادر في العام ١٩٥٧م، والثاني كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) الصادر في العام ١٩٧٣م. وقد اختلف رأيه في الكتابين، إذ تنبَّى في الأول آراء إبراهيم أنيس التي سبق أن عرضنا لها، فقسَّم الكلمَ على أربعة أقسام: هي الاسم والفعل والضمير والأداة، لكنَّه لم يقتنع بهذا التقسيم، وارتأى اقتراحَ تقسيمٍ جديدٍ، يقوم على أساسٍ نظريٍّ واضحٍ أفاده من منهجه الذي اشتغل عليه، وهو منهجُ أستاذِه جون روبرت فيرث؛ لذلك عدَّت آراؤه في هذا الخصوص من أكثر الآراء المبنية على أساسٍ نظريٍّ واضحٍ، وقد تكفَّل الكتابُ الثاني بعرض رأيه بهذا الخصوص^(٣٠).

لقد اعتمد تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) نظرية واضحة تزوج بين المبنى والمعنى في دراسة اللغة العربية، مخالفاً في ذلك آراء مجايله عبد الرحمن أيوب؛ إذ احتفى كثيراً بالمعنى، وجعله أساساً في تحليل الكثير من الظواهر اللغوية، وأعطاه مساحة كبيرة في تحليله اللساني، يتضح لنا ذلك من خلال العنوان، الذي قدّم فيه المؤلف المعنى على المبنى؛ لأنه يؤمن أنّ الدراسة اللغوية يجب أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة، وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتدّ من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة" (٣١).

ونتيجة لاحتفائه بالمعنى واهتمامه به قدّم نظريته المعروفة بـ(تشقيق المعنى)، التي شقّق المعنى بمقتضاها ثلاثة فروع: هي المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى السياقي أو الاجتماعي، فأصبح المعنى عند تمام حسان نسقاً من الوظائف المكوّنة له، ويعرّف كلّ وظيفة بأنها "استعمال شكل لغويّ معين، أو عنصر لغويّ معين في سياق، ومعنى هذا أننا ننظر إلى المعنى باعتباره مكوناً من علاقات الماخرات والجراماطيقا (نفروعا) والمعجم والدلالة، وكلّ من هذه الجهات يتناول نصيبه الدراسي من هذا المركّب بالبحث في ماجرياته المناسبة" (٣٢).

لقد اتّخذ تمام حسان من فكرة التشقيق أساساً أقام عليه كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، فجعل لكل مستوى من مستوياته فصلاً مستقلاً. وفي المستوى الصرفي عالّج موضوعه أقسام الكلم؛ إذ انتقد القدماء في تقسيمهم الكلم العربي؛ ودعا إلى ضرورة أن تكون السمات المميزة لأقسام الكلام على نوعين: سمات بنوية وسمات معنوية، وهو تقسيم يعكس شدة اهتمامه وتشبّهه بثنائية المبنى والمعنى، وكان الأفضل -بحسب رأيه- أن يكون التفريق قائماً على الاعتبارين مجتمعين، يقول تمام حسان: "إنّ التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى" (٣٣)، وهو إذ يشترط حضور اعتباري المعنى والمبنى فإنّه لا يشترط أن يتميز كل قسم مما عداه بالعدد نفسه من خصائص المبنى والمعنى، بل يكفي أن يتميز ببعض اعتبارات المبنى أو ببعض اعتبارات المعنى (٣٤).

لقد قسم تمام حسان الكلم العربي على سبعة أقسام جديدة زعم أنّه يتفادى بها مواطن الضعف في التقسيم الثلاثي الذي صاغه القدماء. فما هذه الأقسام:

١- الاسم، وفيه خمسة أقسام فرعية هي.

الأول: الاسم المعين، وهو الذي يسمي طائفة الأسماء الواقعة في نطاق التجربة، كالأعلام والأجسام.

الثاني: اسم الحدث، ويقصد به المصدر واسم المصدر، واسم المرة واسم الهيئة.

الثالث: اسم الجنس، ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي، نحو عرب، وترك، واسم الجمع، مثل إبل، ونساء.

الرابع: ما سمّاه الميمات، اعتماداً على بداية صيغها الصرفية بميم زائدة، وتشمل اسم الزمان والمكان، واسم الآلة.

الخامس: الاسم المبهم، وهو طائفة من الأسماء لا تدلّ على معين، وتدلّ عادةً على الجهات، والأوقات، والموازن، والمقاييس والأعداد، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصفٍ أو إضافةٍ أو غير ذلك من أساليب التضام، فمعناها معجمي لا وظيفي، لكنّ مسماها غير معين.

٢-الصفة: وأدرج ضمنها المشتقات (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وأفعال التفضيل) وكلّ صفةٍ من هذه الصفات تختلف عن غيرها، وقد عرض بشيءٍ من التفصيل لجوانب الاختلاف بين هذه الصفات.

٣-الفعل: وقد عرّفه من حيث الدلالة بأمرين:

-دلّالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة.

-دلّالته على الزمن دلالة صرفية، من شكل صيغته، وميّز بين لونين من الزمن: الأول الزمن الصرفي، الذي يرتبط بالفعل مجرداً، والزمن النحوي، الذي يرتبط بالفعل عند استعماله في سياق معين.

٤-الضمير: وأدرج تحته(ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول). وأشار المؤلف إلى أن دلالة الضمير بأقسامه دلالة وظيفية لا معجمية، وأشار إلى أثرها في تماسك النص وإنسجامه.

٥-الخوالف: وهي كلمات تستعمل في مواقف إفصاحية، للكشف عن موقف انفعالي أو تأثري، يحاول المتكلم الإفصاح عنه، والتعبير عما تجيش به النفس، وهي أدخل في الأسلوب الإنشائي منها في الأسلوب الخبري، فإذا قال القائل(هيهات السفر)، فهو يريد التعبير عن معنى يعبر عن موقف ذاتي للمتكلم حيال ابتعاد السفر، ولا يفيد التعبير عنه بعبارة(بعُد السفر) على سبيل

الإخبار؛ لأن المتكلم في هذه الحال يريد أن يعبر عن معنى إنشائي بينه وبين التعجب علاقة، وسوّغ رأيه هذا بأن الفرق بين (هيهات السفر) و (بعُد السفر) هو فرق بين الإنشاء والخبر، فلا تصلح الثانية لشرح الأولى، إذ لا تساويها في المعنى^(٣٥).

وقسم تمام حسان الخوالف على أربعة أقسام هي:

-خالفة الإخالة، ويقصد بها ما سمّاه النحاة (اسم الفعل).

-خالفة الصوت، وهي ما عني به القدماء (اسم الصوت)، مثل هلا لزجر الخيل، وكخ للطفل...الخ.

-خالفة التعجب، ويعني بها ما كان النحاة يسمّونه صيغ التعجب (ما أكرم زيدًا، وأكرم يزيد).

-خالفة المدح والذم، ويعني بها فعلي المدح والذم (نعم، وبئس).

٦-الظرف: ويُقصّر المؤلف على الكلمات المبنية غير المتصرفّة، والقريبة من الأدوات والضمائر، مثل ظروف الزمان: إذ، إذا، لمّا، أيّان، متى. وظروف المكان مثل أين، أنّى حيث...الخ.

٧- الأداة: وهي مبنية تقسمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبّر عنها إنّما هي بين أجزاء الجملة المختلفة، ويقسم الأداة على قسمين رئيسيين:

الأول: سمّاه الأداة الأصلية، وهي الحروف ذوات المعاني، كحروف الجر والنسخ والعطف.

الثاني: وهو عنده الأداة المحولة، مثل استعمال (أين أو أنّى) في الاستفهام أو الشرط .

وتشترك الأدوات في أنّها تؤدي معاني وظيفية لا معجمية.

تلکم هي التقسيمات التي يقترحها تمام حسان بديلا من القسمة الثلاثية للكلم، وهو تقسيمٌ يعتقده أنّه يتدارك هفوات القدماء وأخطاءهم، ويُصلح مواطنَ الضعفِ في تلك القسمة الثلاثية.

سبق أن ألمحنا في توطئة دراستنا إلى أننا نسعى من مراجعة آراء الباحثين العرب بخصوص القسمة الثلاثية للكلم إلى الوقوف على النقد الذي وجه إليها؛ بغية تحديد وجهة التقسيمات التي عرضناه مفصلاً، ومعرفة البدائل التي المقترحة بديلاً من تقسيم النحاة.

لقد لاحظنا أن النقد الذي وجه لقسمة النحاة الثلاثية تختلف من باحث لآخر، تبعاً للمنطلقات النظرية والأسس المعرفية التي يشغل الباحث في ضوءها، لكننا إذا أنعمنا النظر فيها سنجدنا تدور في محاور ثلاثة، حددها عز الدين مجدوب بالآتي:

- الأول ذو طابع تاريخي، وقفنا عليه في أثناء كلامنا على نشأة النحو العربي، ودعوى تأثره بالمنطق الأرسطي.

- الثاني ذو طابع لغوي عام، يتصل بمحاولة عدد من الباحثين إيجاد تقسيم جديد للكلم العربي، يتواءم وطبيعة اللسان العربي.

- الثالث ذو طابع لغوي خاص، يقوم على أساس نظري واضح، يغلب عليه الطابع الإجرائي^(٣٦).

فيما يتعلّق بالمحور الأول، وهو المحور المتعلّق بتأثر النحو العربي في نشأته بمقولات المنطق الأرسطي، نقول إننا لو استقرينا كلام المحدثين، من الذين قالوا بفكرة التأثر لا نجد في ما يكتبونه إحالة على نصوص أرسطو المنطقية، أو النصوص اليونانية التي قالوا بوقوع النحاة في ما يؤلفونه تحت سطوتها. فعبد الحمن أيوب لم يُشر - كعادة بعض الكتاب المصريين - إلى المصادر التي يستقي منها معلوماته، فهو - على سبيل التمثيل - رأى أن النحاة العرب متأثرون في تقسيم الكلام بأفلاطون، في حين يرى إبراهيم أنيس وغيره من الدارسين أنهم متأثرون بالفلسفة اليونانية، وتحديدًا بأرسطو^(٣٧)، غير أن كلا الباحثين لم يحلّ على مصدر واحد يعود لأرسطو يثبت فيه صحة هذا الكلام، بل على العكس من ذلك، نجد أن عددًا من الباحثين أثبتوا سطحية هذه الفكرة "فكرة التأثر" ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨}

التقسيم ربّما يكون من مبتكرات اللغة العربية التي مارست تأثيرها في الدرس المنطقي، وأنّ مبحث الأداة في الدراسات المنطقية العربية هو من آثار هذا التأثير^(٣٩).

هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أخرى نلاحظ أنّ القول بتأثير النحو العربي بالمنطق اليوناني قد ظهر في سياق تاريخي، سيطرت عليه النزعة الوصفية، التي دعت إلى الفصل بين المنطق والدراسة اللغوية، وهو رأيٌ انحسر بانحسار اللسانيات الوصفية، وبروز مناهج لسانية أخرى مثل اللسانيات التوليدية، التي أعادت لللسانيات علاقتها بالمنطق، وجعلته مساعداً للدراسة اللغوية بشروط محددة^(٤٠).

وفي الإطار ذاته يلحظ الدارس أنّ الوصفيين العرب يتعاملون بانتقائية عالية في موضوعاتهم التي يعرضون إليها، ولا سيما موضوعة أقسام الكلم، فهم ينتقون من التراث ما يوافق آراءهم ويخدم نظرتهم، من دون الوقوف على التراث بمجمله، ومحاولة استقراءه ومحاورته والكشف عنه والفصل بين اتجاهاته، فجّل الوصفيين الذين عرضنا لآرائهم نقلوا تعريفات القدماء لأقسام الكلام، لكنهم لم يشيروا من قريب أو بعيد إلى مصادر التعريفات التي ساقوها، فضلا عن أنّهم يروونها بمعناها من دون التقيد بلفظها، وهو ما يمكن ملاحظته في ما كتبه إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب في أثناء تعريفهما للاسم والفعل والحرف. أما تمام حسان فقد شكّل استثناء بإحالاته على ألفية ابن مالك، وهي مصدرٌ تعليميٌّ لمؤلف متأخر، لا يمكن أن يكون بأيّ حالٍ من الأحوال ممثلاً للنظرية النحوية العربية التراثية^(٤١).

وتكشف المتابعة الدقيقة للحدود التي ساقها الوصفيون للكلم عن أنّ تلك الحدود متأخرة، وغير أصيلة، لم نجدها حاضرة في كتابات الأولين، مثل الخليل و سيبويه والمبرد، وغيرهم من المتقدمين، غير أنّ الكتب المتأخرة زخرت بتلكم التعريفات المستحدثة، مثل كتب الزمخشري وابن هشام وابن مالك وغيرهم، وعليه لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال اختزال التراث النحوي وحصره في رأيٍ أو موقف.

ومن الجدير بالتنويه هنا أنّ جلّ تعريفات أقسام الكلم التي يحيل إلى مضمونها الوصفيون العرب هي تعريفات تتخذ من الدلالة أساساً في تعريف تلك الأقسام، وهي في أغلبها تعود إلى نحاة متأخرين، جعلهم الوصفيون ممثلين للتراث النحوي بمجمله، وقد بدأت بالظهور في القرن الرابع الهجري، وتحديدًا مع أبي بكر ابن السراج، في أصوله، الذي قدّم تعريفًا دلاليًا للاسم، موازنًا بينه وبين الفعل، الذي يدل على معنى وزمان، يقول: "الاسم ما دلّ على معنى مفرد، يكون شخصًا وغير شخص، وأمّا ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل والظن واليوم والليلة، وإنّما قلت "ما دلّ" على معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل، إذ كان الفعل يدلّ على معنى وزمان"،^(٤٢)

ويجهد من ابن السرج ترسّخت التعريفات ذات الطابع الدلاليّ فيما بعد، بظهور المصنفات النحوية مع بداية القرن السادس الهجريّ مع الزمخشريّ، ثم مع مختصر ابن الحاجب وغيرهما.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ما سطره المحدثون من نقدٍ وجّهوه للقدماء، وعدّوه مأخذاً على النظرية النحوية العربية سبق للقدماء أن شخّصوه، ووقفوا عنده، فقد أورد الباحث عبد القادر المهيري نصّاً مهماً للزجاجي في كتابه (الإيضاح)، في باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف، يثبت فيه أنّ التعريفات التي عدّها المحدثون ممثلةً للنظرية النحوية التقليدية لها جذورٌ منطقية، وأنّ بعض النحاة العرب القدماء الزجاجي تحديداً - ناهضها وحاربها وتصدّى لها، حرصاً منه على تعريفات المتقدمين.

لقد ميّز الزجاجي بين أوضاع النحويين وأوضاع المناطق في تقسيمهم الكلم، فالاسم عنده "ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم وإنّما قلنا في كلام العرب لأنّنا له نقصد وعليه نتكلم، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا: الاسم صوتٌ موضوعٌ دالٌّ باتفاقٍ على معنى مقرونٍ بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنّما هو من أوضاع المنطقيين، وإن كان تعلّق به جماعةٌ من النحويين، وهو صحيحٌ على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأنّ غرضهم غير غرضنا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح؛ لأنّ من الحروف ما يدلّ دلالةً غير مقرونة بزمانٍ نحو (إنّ) ولكن) وما أشبه ذلك" (٤٣)، فالزجاجي هنا يميّز بين نوعين من أنواع الحدود: حدود المنطقة وحدود النحاة، ووجد أنّ التمييز بين أقسام الكلم على أساس الدلالة على الزمن غير صحيح عند النحويين، وإن كان صحيحاً عند المنطقة؛ لأنّ حدّ الاسم بخلوه من الدلالة على الزمن ليس دقيقاً عند النحاة؛ لأنّه سيلزم عنه التسوية بين الأسماء وبعض الحروف الدالة على معنى غير مقرون بزمن، مثل (إنّ ولكن). لقد كان الزجاجي متحمساً للطروحات السيبويهية فعمد إلى كشف غموض التعريفات المنطقية والدلالية التي ساقها المتأخرون من النحاة، وبين التباسها وعدم جدواها في نحو مؤسّس على طابعٍ عامليّ، يعتمد على مفاهيم التمكن وعدمه والمحل واللامحل، وهي مفاهيم لا تلائمها التعريفات الدلالية، وهو ما سنحاول إيضاحه في ما جاء من صفحات.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ إنكار تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطيّ إنّما كان في مرحلة النشأة والتأسيس؛ لعدم وجود أية وثيقة تثبت ذلك التأثير إثباتاً علمياً، أما في مراحل لاحقة، وتحديدًا في القرن الرابع الهجري فلا يمكن إنكار التأثير؛ إذ أدخلت الكثير من تقسيمات المنطق

في الدراسة اللغوية، ولا سيما التعريفات ذات الحمولة الدلالية، التي وجدناها حاضرة عند ابن السراج والنحاة الذين جاؤوا بعده.

وفيما يتصل بالمحورين الثاني والثالث، وهما المحوران اللذان اعتقد أصحابهما أنّ شيخ النحاة لم ينطلق من أسسٍ نظرية واضحة يصنف في ضوءها أقسام الكلم نوكد هنا حقيقةً منهجيةً أشار إليها الدارسون، تتمثل في أنّ أيّ تصنيف للمقولات يؤدي إلى تجميع العناصر هو مسلكٌ منهجيّ، يقوم على أساس نظريّ يجعل إجراءه مؤسسًا على معايير محددة سلفًا، وعلى تصوّرٍ نظريّ له مقتضياته وإجراءاته.

إنّ تأكيد هذه المسلّمة المنهجية له أهميته في التدليل على أنّ منطلقات التصنيف السيبويهيّ للمقولات قد أُسس في ضوء إطار نظري، يقوم على المقتضيات العاملة والسلوك العملي للمقولات، ولم يكن قائمًا على أساس الاستقراء أو الجمع بين الظواهر المتشابهة، فالأساس النظريّ القائم على ثنائية العامل والمعمول، والمبادئ الحاكمة في هذه الثنائية كالتمكن وعدمه، والمحل واللامحل هو الذي اعتمد عليه سيبويه في تصنيف مقولاته، وعليه لا يمكن أن يكون مجدياً لفهم النحو السيبويهيّ أن يعمد الباحث إلى تقسيم آخر، أو تعريف تلك الأقسام على وفق اعتبارات أخرى غير الاعتبارات العاملة؛ لذلك أمكننا التصريح أنّ جلّ التصنيفات، التي سعت إلى زيادة أقسام أخرى إلى النحو السيبويهيّ أو مجاوزته قد كانت عرضةً للخطأ؛ لسبب يسير يتمثل في عدم مراعاة الأفق النظريّ الذي حدّد من خلاله سيبويه مفاهيمه ومصطلحاته وتصنيفاته^(٤٤)، وهذا الأمر أكثر ما ينطبق على القسمة الثلاثية التي وضعها سيبويه للكلم، والتي قامت عنده على أساس عامليّ، وهو أساس لم يستطع إدراكه القدماء (ابن صابر النحوي) والمحدثون؛ لأنّهم لم يتفهموا الطابع العامليّ الذي كان شيخ النحاة يتحرّك في ضوءه، فتوهّموا أنّه بإمكانهم إضافة مقولاتٍ جديدةٍ ك(الخالفة) وغيرها، والواقع أنّ هذه الإضافة ليس لها ما يبررها عاملياً. والنحاة من أجل ذلك رفضوا أن يعدّوها قسمًا مستقلًا، وأدخلوها باعتبار خصائصها في عداد الأسماء^(٤٥).

لقد لاحظنا أنّ إبراهيم أنيس يجعل أقسام الكلم أربعة، استنادًا إلى معايير (الصيغة، والمعنى، ووظيفة اللفظ في الكلام)، في حين جعل تمام حسان من معيار تضافر الشكل والمعنى أساسًا في تقسيمه للكلم، فجعل أقسام الكلم سبعة، وهذان المعياران يباينان تمامًا المعيار العاملي الذي اعتمد عليه سيبويه في تصنيف مقولاته، لقد كان بمقدور شيخ النحاة أن يصنّف مقولاته تصنيفًا مغايرًا للتصنيف الذي وضعه لو كان قصده مراعاة الاعتبارات الدلالية أو الشكلية، لكنه لم يفعل ذلك لعدم جدواها في تصنيف مقولاته العاملية التي يركز عليها جهازه العامليّ،

فالأساس النظري الذي انطلق منه شيخ النحاة يختلف تمامًا عن الأساس النظري الذي انطلق منه الباحثون المحدثون.

من مجمل ما تقدّم يتضح لنا أنّ البنية العاملة هي التي وجهت سيبويه في تحديد أقسام الكلم؛ لذلك جاءت تلكم الأقسام منسجمةً مع قواعد البنية العاملة، وعليه لا يمكن تعريفها بخصائص أخرى بعيدة عن طابعها التأسيسي الذي بُنيت عليه.

هوامش البحث

١. الإمتاع والمؤانسة ١٣١/٢.
٢. الكتاب ١٢/١.
٣. المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.
٤. ينظر: المقتضب ٣/١، والمنحى الوظيفي في رسالة سيبويه ٢٢٤ (بحث)، ودور البنية الصرفية ١٣٧.
٥. ينظر: المقتضب ٣/١.
٦. ينظر: شرح التصريح ١٩٦/٢، والخصائص ٤٤/٣-٤٥، وأقسام الكلم العربي ٢٧-٢٨.
٧. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣/١، وجمع الهوامع ١٠٥/٢.
٨. ينظر: المنوال النحوي ٢٠٦.
٩. ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي ٨٥-٨٦، والمنوال النحوي ١٧٨.
١٠. نظرات في التراث ٨٧-٨٨.
١١. المنوال النحوي ١٨١.
١٢. ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق ٤١-٤٥، وأقسام الكلام العربي ١٠٠، والمنوال النحوي ١٨٨، ودور البنية الصرفية ٥٣.
١٣. ينظر: في النحو العربي نقد وتطبيق ١٩.

١٤. ينظر: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.
١٥. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ١٣٤، والمنوال النحوي ١٩٠.
١٦. في النحو العربي قواعد وتطبيق ٣٨-٣٩.
١٧. في النحو العربي قواعد وتطبيق ٤٦-٤٧، وينظر: المنوال النحوي ١٩٢.
١٨. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧، ودور البنية الصرفية ٥٢.
١٩. ينظر: من أسرار اللغة ٢٦٤، ودور البنية الصرفية ٥٢-٥٣.
٢٠. من أسرار اللغة ٢٧٩، وينظر: أقسام الكلام العربي ٨٤.
٢١. ينظر: من أسرار اللغة ٢٨٠.
٢٢. من أسرار اللغة ٢٨٢، وينظر: المنوال النحوي ١٨٥، وأقسام الكلام العربي ٨٥.
٢٣. ينظر: من أسرار اللغة ٢٣٨.
٢٤. من أسرار اللغة ٢٨٩.
٢٥. ينظر: من أسرار اللغة ٢٩٣، والمنوال النحوي ١٨٦.
٢٦. ينظر: من أسرار اللغة ٢٩٤، والمنوال النحوي ١٨٧، اللسانيات في الثقافة العربية ٢٣٢.
٢٧. المنوال النحوي ١٨٧.
٢٨. ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ٨، والمنوال النحوي ٢٠٤، واللسانيات في الثقافة العربية ٢٣٣-٢٣٤.
٢٩. دراسات نقدية في النحو العربي ٢١، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية ٢٣٥.
٣٠. ينظر: المنوال النحوي ١٩٣، واللسانيات في الثقافة العربية ٢٣٥.
٣١. اللغة العربية معناها ومبناها ٩.
٣٢. مناهج البحث في اللغة ٢٩٧.
٣٣. اللغة العربية معناها ومبناها ٨٨.
٣٤. ينظر: المنوال النحوي ١٩٤، والنظام اللغوي ٢١١، واللسانيات في الثقافة العربية ٢٣٥.
٣٥. ينظر: أقسام الكلام العربي ١١٧، والمنوال النحوي ٢٠١.
٣٦. ينظر: المنوال النحوي ٢٠٥.
٣٧. ينظر: من أسرار اللغة ٢٧٩، ومناهج البحث في اللغة ٢٢-٢٣، ومنطق العرب ٤٥، وحروف المعاني بين المناطق والنحاة ٢١.
٣٨. حروف المعاني بين المناطق والنحاة ٢٢.
٣٩. ينظر: نفسه ٢٣.
٤٠. ينظر: المنوال النحوي ٢٠٧.
٤١. ينظر: المنوال النحوي ٢١٢، واللسانيات في الثقافة العربية ٢٥٢-٢٥٣.
٤٢. الأصول في النحو ٣٦/١-٣٩، وينظر: المنوال النحوي ٢١٤.
٤٣. الإيضاح في علل النحو ٤٨، وينظر: المنوال النحوي ٢١٦-٢١٧، ونظرات في التراث اللغوي العربي ٩٣..
٤٤. الأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيويهية ٨٧ (أطروحة دكتوراه).
٤٥. المصدر نفسه، الصحيفة نفسها.

المصادر والمراجع

* أثّرنا هنا استعمال مصطلح (أقسام الكلم) على المصطلح الشائع (أقسام الكلام)، مقتفين في ذلك مذهب النحويين القدامى، الذين غالبًا ما يعنون بأقسام الكلام تصنيفه إلى خبر وإنشاء، وأقسام الكلم تصنيفه إلى اسم وفعل وحرف، هذا ما نصّ عليه سيبويه في مقدمة كتابه ((هذا باب علم ما الكلم من العربية: فالكلم اسم، وفعل، وحرف..))، الكتاب ١/١٢، وينظر: الإنشاء في العربية ٢٥٤ (الهامش).

١. الأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيويهية، عبد الكريم البصري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٧.
٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج ت(٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
٣. أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل الساقي، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٨.
٤. الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.
٥. الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة-دراسة نحوية تداولية، الدكتور خالد ميلاد، ط١، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١م.

٦. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي (١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية.
٨. حروف المعاني بين المناطق والنحاة، من القرن الثالث الى القرن التاسع للهجرة، فاطمة الحمياني، ط١، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، ٢٠٠٦م.
٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط١، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د.ت.
١٠. دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، الجزء الأول، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
١١. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيها، لطيفة ابراهيم النجار، ط١، دار البشر، عمان، ١٩٩٤م.
١٢. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، مكتبة مصطفى محمد وعيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.
١٣. في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، بيروت، ١٩٦٦.
١٤. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية، سلسلة علم وأثر، بغداد، ٢٠٠٥م.
١٥. الكتاب، أبو بشر عمرو ابن عثمان ابن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
١٦. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة - دراسة تحليلية نقدية في قضايا التفكي واشكالاته، د. حافظ اسماعيلي علوي، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٩م.
١٧. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٨. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
١٩. من أسرار اللغة، د. ابراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
٢٠. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٩م.
٢١. المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه، دليلة مزور، (بحث) منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، العدد الثلاثون، الرباط، ٢٠١٠.

٢٢. منطق العرب، من وجهة نظر المنطق الحديث، د. عادل فاخوري، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠م.
٢٣. المنوال النحوي - قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب، ط١، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، ١٩٩٨م.
٢٤. النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، محمد صلاح الدين الشريف، حويات الجامعة التونسية، العدد ١٧، ١٩٧٩م.
٢٥. نظرات في التراث اللغوي العربي، الدكتور عبد القادر المهيري، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
٢٦. همع الهوامع في شرح الجوامع، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.